

زياد ماجد*

بعد ٦٤ عاماً على النكبة

تنطلق هذه المقالة من قراءة كتاب "نكبة ١٩٤٨: أسبابها وسبل علاجها"، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (٢٠٠٩)، والذي يضم الكتب الأربعة الأولى التي عالجت النكبة، وهي من تأليف: قسطنطين زريق؛ جورج حنا؛ موسى العلمي؛ قدرى طوقان؛ كي تقرأ بعض ملامح الواقع السياسي الفلسطيني، في علاقته بالنكبة المستمرة، ومحاولة الخروج من لحظة الضياع السياسي التي أعقبت فشل الانتفاضة الثانية ورحيل عرفات، عبر اللجوء إلى نقل المعركة إلى الأمم المتحدة والمحافل الدولية. كيف يمكن إيقاف المسار المنكوب؟ هذا هو السؤال الذي طُرح بعد حرب النكبة في سنة ١٩٤٨، ولا تزال الإجابة عنه ناقصة.

وأسس لاحتمالات كانوا - على الرغم من سعيهم الاستشراقي - بعبيدين عن إدراك تداعياتها وآثارها. وتتعامل القراءات / الشهادات مع الحدث على أساس عرض خلفياته التاريخية السياسية والاقتصادية، ثم تشريح الواقع الذي حدثت في ظله للوصول إلى تشخيص له، وإلى طرح أسئلة عن التحديات المقبلة التي يفرضها. والمنهج هذا مُعتمد ومبرر، وليس من العدل افتراض أن يذهب أصحابه في استنتاجاتهم في تلك اللحظة التراجمية أبعد مما أتاحتهم معطياتهم وتطلعاتهم. أمّا اليوم، وبعد مرور أكثر من ستة عقود على نكبة ١٩٤٨، وعلى الكتابات المباشرة التي تناولتها، صار من الممكن اعتبار النكبة صيرورة

تفتح قراءة كتاب "نكبة ١٩٤٨: أسبابها وسبل علاجها" المجال أمام نقاش للنكبة الفلسطينية اليوم، بعد مرور ٦٤ عاماً على وقوعها، بصفتها مساراً أكثر منه حدثاً، على فداحة الحدث التأسيسي. وكتاب "النكبة" يجمع أربع مساهمات كُتبت عن المسألة الفلسطينية خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٤٩: مساهمة قسطنطين زريق "معنى النكبة": مساهمة جورج حنا "طريق الخلاص": مساهمة موسى العلمي "عبرة فلسطين": مساهمة قدرى حافظ طوقان "بعد النكبة". الكتاب إذاً، أقرب إلى الوثيقة التاريخية التي تقدّم قراءات / شهادات لأربعة مثقفين من مشارب متنوعة واكبوا حدثاً جلاً قلب حياتهم الشخصية وحيات مجتمعاتهم رأساً على عقب،

* كاتب وباحث لبناني.

(وليس لحظة حدثية) استُهلَّت قُبيل سنة ١٩٤٨، واستمرت منذ ذلك الحين، على الرغم من المحاولات التي جهدت لكبحها، أو التصدي لمآلاتها.

الكتاب

٥ - القدرة على المساومة مع الدول الكبرى

والتضحية ببعض المصالح في سبيل القضية الأهم: مواجهة الخطر الصهيوني، الأمر الذي يتطلب توازنات ووضوح رؤى كي لا تتحول المساومات إلى تنازلات وخسائر من دون مقابل.

بعد هذه الأركان المندرجة ضمن المعالجة

القريبة، يتحدث قسطنطين زريق عن الحل الشامل. فهذا الحل في نظره، يقوم في بناء كيان عربي "قومي متحد تقدمي" يعزز المعرفة ويدرب العقل العربي على العلوم الوضعية ويفصل الدين عن الدولة ويمضي في طريق التطور الآلي والتكنولوجي ويفتح على الحضارات الإنسانية. ويعتبر زريق أن الطريق للوصول إلى هذا الهدف يمر عبر "انقلاب" على الأمور السائدة، وتغيير في ثقافة وسلوك النخب القيادية سياسياً وثقافياً.

ويختم زريق بخلاصة تعيد تعريف "معنى

النكبة" بصفتها محكاً لمدى قدرة العرب على النهوض، ولا سيما الفئات التقدمية في أوساطهم المطالبة برفع الركام الذي غطاها للانطلاق نحو نهضة جديدة.

المساهمة الثانية في الكتاب، وعنوانها "طريق

الخلاص"، نشرها جورج حنا في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨، وفيها يحاول الإشارة إلى المسؤولية الذاتية العربية عن الكارثة التي حلت بفلسطين، معتبراً أن أسبابها المباشرة لجهة الارتجال في السياسات وفي العمليات العسكرية ليست ذات شأن حاسم، وإنما الأهم هو الأسباب غير المباشرة التي أفضت إلى واقع عربي بائس سمح بوقوع كارثة ككارثة فلسطين، وهذه الأسباب هي:

١ - الجهل، والحذر من حضارة الغرب وفهم

الوطنية على أنها حماسة وتعصب على نحو

يناقض الوعي وإعمال العقل.

٢ - تغلغل الحس الديني في الحياة والتفكير،

بعد تقديم من المؤرخ وليد الخالدي يحدد فيه المحاور التي تخوض فيها المساهمات الأربع، ويعرّف بأصحابها وبمسيرة كل منهم المهنية والسياسية، نقرأ النص الأول "معنى النكبة" لقسطنطين زريق. والنص موقّع في ٥ آب / أغسطس ١٩٤٨، وفيه اعتمدت مفردة "النكبة" لأول مرة بصفتها أكثر المفردات بلاغة وقدرة على اختزال معنى ما أصاب الفلسطينيين والعرب خلال أشهر سنة ١٩٤٨، وهو انهيار مادي وآخر معنوي على ما يقول زريق، يستوجب بعد فهم هوله وأثره في صفوفهم، استنتاج العبر بشأنه، والبحث في سبل التعامل مع مخاطره أنياً، ثم على المدى الطويل للوصول إلى حل شامل لها. وفي المقاربة الأنية، أو "المعالجة القريبة" كما يسميها الكاتب، تبرز خمسة أركان هي:

١ - تقوية الإحساس بالخطر وشحن إرادة

الكفاح، أكان ذلك لدى المثقفين، أم المسؤولين، أم المواطنين العاديين الذين لم يتنبّه كثيرون منهم بعد إلى ما يتهددهم ويتهدد مستقبلهم جرّاء النكبة.

٢ - تعبئة الطاقات لخوض الحرب عسكرياً

واقتمادياً وسياسياً، الأمر الذي يتطلب تنسيق الجهود جميعها وتعبئة المجتمعات ودفع الجيوش نحو ميادين القتال، لإشعار العدو بحالة الحرب الشاملة التي يواجهها في المنطقة، والتي كان بنفسه سباقاً إلى اعتمادها.

٣ - تحقيق أكبر قسط من التوحيد بين الدول

العربية في الاقتصاد والسياسة والدعاية والمجهود الحربي والضغط، لا بل الثورة، على كل من يعرقل ذلك، أو يرفضه.

٤ - إشراك القوى الشعبية في النضال من

خلال تسليحها وتدريبها - تماماً كما فعلت قيادة

ومعتبرة أن "الخطر اليهودي"، على فداخته ومخططاته التوسعية، يمكن الشفاء منه من خلال الوحدة العربية، أو إن تعذرت، من خلال وحدة "الهلال الخصيب".

وضع العلمي عدداً من العناوين العامة الواجب اعتمادها برنامجاً إصلاحياً، وهي تبدأ بالتجديد في الحكم، ثم بإعلاء حرية الشعب والمساواة بين أبنائه وبناته وحقوقهم في العمل والتأمينات الاجتماعية وواجباتهم المواطنة، وبعد ذلك بالتربية القومية والتنمية الاقتصادية، وصولاً إلى المقاومة لاستعادة الأرض. أمّا المساهمة الرابعة والأخيرة، فهي نص قذري حافظ طوقان "بعد النكبة"، الموقع في يناير/كانون الثاني ١٩٥٠. والنص يُقيم قراءة للواقع العربي ومراجعة لثنائية ما يسميه الغرور والشعور بالنقص المتحكمين في العرب، ويعمد بدوره إلى القول إن الهزيمة / النكبة في سنة ١٩٤٨ تستوجب معالجة شاملة يشارك فيها المفكرون والمسؤولون، ويكون محوراً التربية والمدرسة وتدريب العقل وإعادة النظر في دور المعلمين والمناهج التعليمية، فضلاً عن تنمية الحسّ العلمي والعلاقة بالأرقام.

النكبة وتداعياتها

لم يكن لزريق والعلمي وطوقان وحنّا أن يقدّروا حين كتبوا مداخلاتهم، على تفاوت مستوياتها قبل ٦٤ عاماً، أن أثر النكبة سيكون أبعد من حدود ضياع الأرض، أو من التأثير النفسي في العرب وإشعارهم بالعجز والمهانة. فمع أنهم ربطوا الهزيمة بالواقع العربي العام - فيما يتخطى القدرات العسكرية - إلا إنهم كانوا أقرب إلى اعتبار رصّ الصفوف والسير في التعليم والإصلاحات السياسية والاقتصادية سبيلاً لا بد من أن يُفضي إلى تعديل في موازين القوى واستعادة للحقوق السليبة (وخصوصاً العلمي وطوقان). على أن ما سيجري لاحقاً، وحتى أواخر الستينيات، سيُظهر أن النكبة وادعاء التصدي

واحتلاله مساحات واسعة، واقتترانه بالطائفية المرشّمة للمجتمعات والموهنة لإراداتها السياسية، ودفعه الناس إلى الاتكال على القدر، بدلاً من العمل وإعلاء مبادئ المساواة واحترام العلوم.

٣ - "عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية، واستهتار الحكومات والشعوب بالأنظمة والمثل العليا"، ومقاومة القوى الرجعية لكل محاولة للتجديد وبناء المفاهيم الديمقراطية والعدالة.

٤ - انعدام الثقة بين العرب وبينهم وبين حكّامهم جزاء فشل الإدارة، واستسهال الوعود، والخطابات من دون الإنجازات.

٥ - تباعد الشعوب العربية وانعدام التعاون بين الحكومات على معظم المستويات، الأمر الذي يُضعف الروابط المشتركة بين العرب ويفرقهم إلى جماعات وأقطار متنافرة.

٦ - رجعية المجتمعات العربية، وتهميشها المرأة وإبعادها عن حقوقها المواطنة والإنسانية، الأمر الذي يعني أن مشاركة نصف العرب معطلة، وأن كل جهد ومحاولة تحرر يبقين متعذرين ما لم يتبدل هذا الواقع. وحنّا يدعو إلى اعتبار هذا السبب فائق الأهمية.

بناء على هذه الأسباب مجتمعة، فإنه لا سبيل إلى الخلاص في نظره إلا من خلال الإصلاح السياسي الجذري في دنيا العرب المفضي حكماً للشعب من الشعب، أي ديمقراطية، والمبني انطلاقاً من العمل الحزبي والإنتاج الفكري والتثقيف المدني، ومن فهم فكرة الدولة على أساس أنها خدمة للناس / المواطنين، وليس مطية للمسؤولين يستخدمونها ضد من ينتقد أداءهم أو مواقفهم.

المساهمة الثالثة في الكتاب، كتبها موسى العلمي بعنوان "عبرة فلسطين"، ونُشرت في سنة ١٩٤٩، أي بعد أشهر من نصّي زريق وحنّا. وقدم العلمي في هذه المساهمة تقويماً لمراحل الحرب وتطور أحوالها وتراكم الخسائر فيها، لكنها أتت أقل تشخيصاً لمكامن الخلل، ذاكرة "عدم الوحدة" بين العرب، ومحدودية الوعي القومي لدى الشعب،

"النكبة الفلسطينية" على التحول إلى صيرورات (بالجملة) في المنطقة، وقدرتها كذلك - لعمق تأثيرها في الوعي (واللاوعي) العربي - على تأمين الذخيرة لجميع التيارات التي تنادي بها، أو بالقضايا المتصلة بها.

في مراحل الصراع

إن توظيف النكبة إذاً، في صراع المشروعات الداخلية العربية، معطوفاً على ضعف "منظمة التحرير الفلسطينية" الحديثة الولادة وعجزها عن بلورة هوية سياسية للفلسطينيين حتى أواخر الستينيات وصعود حركة "فتح" وياسر عرفات، أمور كلها أدى إلى اتساع رقعة المناوشات العربية - العربية، وإلى نشوء نزاعات داخلية شديدة التعقيد تترافق مع حروب محدودة لأنظمة عربية وجيوش على شاكلتها مع الدولة العبرية.

ولا حاجة إلى تفصيل المسار الموصل إلى هزيمة أو كارثة ١٩٦٧، وما يمكن اعتباره تجديداً للنكبة وتعميقاً لضررها وتوسيعاً لرقعتها جغرافياً. كما أنه لا حاجة إلى العودة إلى تفصيلات الحرب الأخيرة بين العرب دولاً وإسرائيل في سنة ١٩٧٣، وخروج مصر من بعدها من الصراع في شقّيه العسكري والسياسي، فالحدثان حلقتان من صيرورة النكبة وتبدّل أطوارها. لكن ما يمكن تفصيله هو انتهاء حقبة من الصراع مع إسرائيل على أساس أنه صراع دول (State actors)، ذلك بأن ما سيلبي السبعينيات سيحوّل الصراع إلى صراع بين دولة ومنظمات دون دولتية أو غير دولتية (Non state actors)، وسيجلب لاعبين جديداً من خارج الحلقة القومية العربية التي رأى فيها الكتاب الأوائل، الإطار "الطبيعي" للقضية الفلسطينية.

وإذا كان الصراع بدأ على الأرض بين سكانها الأصليين والمهاجرين إليها في ظل

لها، سيتحولان إلى حاضنة نظرية لسلسلة من الانقلابات السياسية والعسكرية في معظم أرجاء العالم العربي، ولا سيما في مشرقه. كما أن النكبة إياها ستصبح "ملاذاً" لكل من يريد نسب فشله، أو تأجيل الإصلاحات التي نادى الكتاب الأوائل بجوانب منها، بحجة التصدي لها!

وهكذا، توالى الانقلابات في سورية بعد سنة ١٩٤٩، ثم وصل البعث إلى السلطة واحتكرها منذ سنة ١٩٦٣. وهكذا أيضاً أطاح الضباط الأحرار بحكم الملكية في مصر في سنة ١٩٥٢، وتنازلت الانقلابات في العراق بدءاً من سنة ١٩٥٨، لترسو الأمور على حكم صدام حسين والبعث. وهكذا أيضاً وأيضاً، سطا معمر القذافي على السلطة في ليبيا في سنة ١٩٦٩، بينما كان وهج الانقلابات والثورات والمدّ الناصري والخطاب القومي العربي، وهي أمور ذات صلة بفلسطين، يحرك الأوضاع السودانية واليمنية، ثم يصطدم بالملكيات النفطية الخليجية أو المحافظة (في الأردن والمغرب).

ولاً يعني ما تقدّم أن النكبة الفلسطينية كانت المحرك الفعلي للانقلابات، فثمة تحولات اجتماعية وتبدلات في النخب الطبقية وفي علاقة الأرياف بالمدن وفي العصبية الجبهية أو الطائفية كانت أخذة في التفاعل في المجتمعات العربية بأكثرها، كما كانت الحرب الباردة ومُعسكرها، وموجات صعود "العسكر" في معظم أرجاء العالم الثالث بصفتهم حاملي مشاريع "تحديثية" وأصحاب "مشروعات تحريرية" تفعل فعلها في تعزيز الاتجاهات الانقلابية ونزعات بناء نماذج الحزب الواحد. لكن النكبة الفلسطينية أوجدت حججاً يلجأ إليها كل من قرر "الارتقاء" السياسي، ومخزوناً من "الماديات والرمزيات" التي يمكن لأي حكم الغرف منه لحشد التأييد، أو توجيه الأنظار من "داخل" إلى "خارج"، أو توجيه الاتهامات واستدعاء كلام المؤامرات والتخوين، وغيرها من عدة التأسيس للاستبداد. وهذا دلالة على قدرة

إذ جرى فيها انتزاع أول إقرار دولي سياسي، ومن خارج القرارات الأممية المتراكمة والمنسية، بوجود الشعب الفلسطيني بصفته شعباً كامل القوام الوطني، حياً فوق أرض سليبة، ينتفض رفضاً للاحتلال والاستيطان ومصادرة الأراضي والمياه، ويمتلك إدارة تمثله هي نفسها التي رفضت إسرائيل والولايات المتحدة ومعظم دول الغرب على مدى عقدين الاعتراف بها وبمشروعيتها التمثيلية.

بهذا المعنى، شكّلت انتفاضة الشعب الفلسطيني الهائلة في الداخل، بعد أعوام طويلة من قتاله من الخارج، رافداً حاسماً لعودة فلسطين خريطة (جزئية طبعاً)، لكن "ترابية" وليس فقط سياسية، إلى عالم العلاقات الدولية. وصارت منظمة فلسطينية هي التي تمثل الشعب الفلسطيني من دون الحاجة إلى حكومات عربية وأنظمة، وباعتراف دولي سياسي مباشر أو غير مباشر.

وقد بُنيت على الأمر مفاعيل لاحقة، ولو ملتبسة ومرتبطة بتوازنات قوى، أدت في سنة ١٩٩٤، إلى عودة فلسطينية كيانية إلى جزء من فلسطين. والعودة كانت الحركة الأولى جغرافياً في الاتجاه المعاكس للنفي، ولم يعد ممكناً من بعدها، وبمعزل عمّا سينتج منها، الحديث عن فلسطين على نحو ما كان يحدث قبل سنة ١٩٨٧. صارت فلسطين واقعاً، وسيحاول الإسرائيليون من جديد بعث نكبته المجمدة واستئناف مسارها.

بين المقاومة والتفاوض، من

الداخل

لم تساعد الأوضاع الإقليمية، ولا أحوال "الأمة العربية" وسياسات دولها، الفلسطينيين في تثبيت أقدامهم سياسياً وتكوين نواة صلبة تقرر الأولويات الاستراتيجية والتكتيكية الضرورية في مرحلة الصراع الجديد الذي

إمبراطورية عثمانية متهاوية، ثم انتداب بريطاني قرن حضوره بوعد تقسيمي لها بين "عرب" ويهود، فقد تحوّل بعد قرار التقسيم الأممي في سنة ١٩٤٧ إلى حرب بين دول عربية مستقلة وكيان صهيوني "مستفيد" من مآسي الحرب العالمية الثانية، وساع لتوظيف التعاطف مع ضحاياها لبناء دولته "المستقلة" في فلسطين، قبل أن يصير بعد سنة ١٩٧٤ صراعاً شبه محصور بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الإسرائيلية.

وفي حصرية الصراع هذه، أو شبهها، ما سيعيد التركيز على هوية فلسطينية طمستها لفترة مفردات الصراع محوّلة إياها إلى مقولة تبريرية من ناحية، مثلما حاول الاستيطان الإسرائيلي للأرض القضاء المبرم عليها من خلال طمر الأسماء والمعالم وكل ما يشي بهوية الأرض المحتلة وناسها، من ناحية أخرى. وبالتالي، فإن انتزاع منظمة التحرير لما سمّته قرارها الوطني المستقل، سيكون نجاة من أسر الأنظمة العربية، وبداية تصدّ فلسطيني سياسي للنكبة ولو من خارج جغرافيتها الأولى، أي عبر الحدود.

على أن هذا التصدي لن يغير في مسار النكبة الذي ذكرناه، فمنظمة التحرير ستدخل، بدورها، في صراعات ليس مع "العدو" فحسب، بل مع "الإخوة" في القومية أيضاً، بل مع أعتى عتاة هذه القومية العربية التي عهد إليها أكثر كتّاب النكبة مهمة استنهاض الأمة. وسيستمر هذا الفصل حتى ما بعد اجتياح إسرائيل للبنان في سنة ١٩٨٢، ودخولها عاصمته بيروت وخروج المنظمة الفلسطينية بقادتها ومعظم مقاتليها منها.

إيقاف المسار "المنكوب"

ذكرتُ في المقدمة رأياً في صيرورة النكبة ومحاولات كبح مسارها جدياً. ولعل سنة ١٩٨٧ تشكّل في هذا الإطار نجاحاً نسبياً في المهمة،

وأى مراجعة لعواقب المقولتين حين تتحولان إلى إطلاقيتين، تفيد بأنه بعد الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠، أدت المقولة الأولى إلى تحويل المشاركة الشعبية الواسعة في التظاهرات والمصادمات بالحجارة والاعتصامات الى مواجهات مسلحة وعمليات غير محسوبة غالباً ما لم تأت بنتائج ميدانية باهرة على الرغم من التضحيات: فأغلبية أراضي الضفة اليوم محتلة، وأوصالها مقطعة بالحواجز العسكرية والمستعمرات، ومخنوقة بجدار الفصل العنصري. أما غزة، فتحت الحصار والضغط والقهر اليومي. أما المقولة الثانية فأدت، في ظل ضعف أداء السلطة الوطنية التفاوضي، وفي ظل مزايدات النظامين الإيراني والسوري وحركة "حماس"، وفي ظل موازين القوى المريعة، إلى التفكك والتقاتل في وقت كانت إسرائيل تواصل تعديل المعطيات الميدانية بشكل يجعل جميع محاولات الوصول إلى حلول في المستقبل محكومة بواقع جغرافي ديموغرافي يصعب العودة حتى إلى ما كان الفلسطينيون عليه في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠.

هل من مخرج إذاً، من ثنائية كهذه، لم تحصل منذ أكثر من عقد أي مكسب فعلي؟ وهل من وسيلة للعودة إلى منجزات سنة ١٩٨٧ وما بُني عليها لغاية أواسط التسعينيات؟ يبدو الجواب شديد الصعوبة، فالفلسطينيون لم يجدوا - عبر منظمة التحرير - سوى محاولة السير في إعلان الدولة المستقلة سبيلاً لمواجهة جانب من صعوبته، مراهنين على أن يكون خوض المعارك الدبلوماسية لانتزاع الاعتراف بالدولة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية محفزاً على التوحد بحدّ مقبول. وزاد "الربيع العربي" في أملهم بسبب ما أحدثه دولياً من مناخات ترحيب (في المجتمعات أكثر منه في الحكومات) بانتفاضات جيل جديد من أبناء مصر وتونس واليمن والبحرين وليبيا وسورية ضد الاستبداد والقمع، والتحرر من الخوف

دخلوه بعد اتفاق أوصلو وقيام السلطة في جزء من الضفة الغربية وغزة. كما لم تساعدهم التباسات الاتفاق وأخطاء السلطة وخصوصها على السواء، وإنما على العكس، ظهر التجاذب العربي والتنافس محفزاً على التباعد والتناوب الفلسطينيّين. وجاء دخول إيران كطرف إقليمي قوي على خط القضية الفلسطينية كي يعقد الأمور، وزاد في الطين بلة، الانقسامات الفلسطينية والفساد والجنوح نحو تطييف القضية التحررية، أو إضفاء صبغة دينية عليها. وفي المقابل، وفد إلى إسرائيل عدد كبير من المهاجرين، وسعت الحكومات المتعاقبة لتسريع سياسة التهام الأراضي وتوسيع الاستيطان والمماثلة تفاوضاً لخنق الكيان الفلسطيني الوليد، ومحاصرته، وإيجاد أمر واقع يصعب جميع مقومات استقلاله الجدي على كامل الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. كما أن المجتمع الاسرائيلي نفسه تبدل، وانزاح مزاجه السياسي وديموغرافيته الانتخابية نحو اليمينين القومي والديني، ثم انفجرت التناقضات الفلسطينية على دفعات بدءاً من الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠ وعسكرتها غير المدروسة، ورحيل عرفات، وصولاً إلى فوز "حماس" في الانتخابات وانقطاع غزة عن الضفة وتهتك عرى المجتمع السياسي الفلسطيني الذي بنته بشكل أو بآخر انتفاضة ١٩٨٧ وكيانبة ١٩٩٤. وهكذا صار من الممكن القول إن مسار النكبة استأنف نفسه. ومع هذا الاستئناف، بدا الشأن الفلسطيني مستقطباً على أساس مقولتين تتنافسان بشكل تبسيطي تجاه المصاب الكبير الجديد: "المقاومة المسلحة لإسرائيل" و"التمسك بالتفاوض معها". وهذه التبسيطية لا تنبعث من محدودية أفقهما السياسي فقط، ونقض إحداهما للأخرى، بل أيضاً من كونهما هذه المرة يحدثان من داخل الأرض المستعاد بعضها والضائع من جديد بعضها الآخر.

وجرائمه وانتهاكاته ومسؤوليه، الأمر الذي سيجعل المسارات القانونية تفرض نفسها على الإسرائيليين، وربما تمنع كثيرين من ضباط الجيش والأمن وحتى القادة السياسيين من السفر مستقبلاً خوفاً من الملاحقات الممكنة. واليونسكو، ستسمح لفلسطين بالتقدم مباشرة بطلب تسجيل عدد من المواقع (في بيت لحم والخليل والقدس وغيرها من المناطق) كمواقع مصنفة ضمن الآثار العالمية والتراث الإنساني. وهذا في حد ذاته حماية لها من التعدي الإسرائيلي عليها.

٣ - إخراج الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

من سياقه التفاوضي الراهن، وفتحه على مسارات العلاقات الدولية ودينامياتها وعلى تدخلات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية، وربما على أدوار أكبر لبعض الأوروبيين ولعدد من الدول الصاعدة في العالم (البرازيل والهند وجنوب إفريقيا وغيرها). وإن عطفنا على الأمر احتمال افتتاح عشرات السفارات للدول المعترفة بفلسطين، أو محاولة ذلك، في القدس الشرقية، واصطدام المعنيين بإدارة الاحتلال، ثم استعاضتهم الموقته عن الأمر ببعثات أو بقنصليات في مدن في الضفة وغزة، فهذا يعني أننا أمام مواجهات دبلوماسية بين عشرات دول العالم وإسرائيل بشأن الموضوع وتبعاته، ويعني أيضاً وجود مئات الموظفين وآلاف المرتبطين بهم وظيفياً وعائلياً في أراضي "الدولة الخاضعة للاحتلال"، مع ما سيوجده الأمر من اتفاقيات تعاون اقتصادي وثقافي، ومن "اشتباكات" مع الإسرائيليين ستزيد في الأزمات بينهم وبين العواصم المعنية.

٤ - تكريس الاعتراف بالهوية الفلسطينية

الذي تمّ سياسياً في سنة ١٩٨٧، وتحويله إلى اعتراف قانوني دولي لا لبس فيه. هل يعني هذا أن اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، في حال حدوثه، وهذا مستبعد في المدى المنظور على الأقل، ربما

والابتزاز، وتحرير الفرد العربي من سطوة أنظمة تلخّف بعض قادتها "قضية النكبة" كي يغطوا تخريبهم لمجتمعاتهم وناسها.

الاعتراف الأممي بالدولة: طور جديد من الصراع

على هذا الأساس إذاً، وفي ذلك التوقيت المذكور ذي الأهمية الاستثنائية، يمكن القول إن الخيار الفلسطيني "الرسمي" قرر نقل الأمر إلى الأمم المتحدة اعتراضاً على الرعاية الأميركية الفاشلة للمفاوضات واستسلام واشنطن في معظم الأحيان للشروط الإسرائيلية، وإقراراً كذلك بانعدام القدرة على الوصول مع الطاقم الإسرائيلي المتطرف الموجود إلى أي تسوية. ويمكن للمعركة الدبلوماسية الدائرة منذ التوجه إلى المؤسسة الأممية، أن تحرز عدداً من المكاسب:

١ - انتقال صيغة التعامل مع فلسطين ٦٧

من صيغة "أراضٍ محتلة تديرها سلطة" يجري التفاوض بشأن مستقبلها، إلى صيغة "دولة تحت الاحتلال". وهذا قانونياً تحوّل كبير لأنه يُنهي كل مقولة تروّج مبدأ "الأراضي المتنازع عليها"، كما يُنهي جميع التأويلات للقرار الأممي ٢٤٢، ويقرّ بكون غزة والضفة الغربية بأكملها، كما القدس الشرقية، دولة واحدة محتلة. وهذا يعني حكماً أن المستعمرات جميعها غير شرعية ومرتبطة بانتهاك سيادة الدولة الخاضعة للاحتلال، تماماً كما هي حال الأجزاء المقامة من جدار الفصل العنصري فوق أراضي الضفة.

٢ - انتزاع حق دولة فلسطين في الانتساب

تلقائياً إلى جميع المعاهدات الدولية، وإلى جميع منظمات الأمم المتحدة أو تلك المنبثقة منها، وأهمها محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية، واليونسكو. فالمحكمتان ستتحان رفع الدعاوى الدورية ضد الاحتلال

وأيضاً حملات دبلوماسية وإعلامية وشعبية تتحدى الاحتلال وإرادته، علاوة على حواجه وجداره العنصري.

التحدي إذًا، يبدو مرتبطاً بسبل استعادة زخم النضال التحرري، ميدانياً على طريقة الانتفاضة الأولى، وسياسياً على أساس إعلان الدولة وما يُفترض أن يرافقه من جهود على مختلف المستويات. ففي ذلك، وحده، ما سيؤدي إلى انبعاث فلسطيني جديد. ■

يوقف مسار النكبة؟ ليس على المدى القصير، لكن في وسعه على الأقل توليد ديناميات سياسية تخلق وقائع جديدة وطنياً ودولياً. وهذا يتطلب لتحقيقه مبادرات فلسطينية - فلسطينية لإيجاد قواعد مشتركة للعمل بين الفصائل والهيئات والجمعيات، وتجديداً في النخب السياسية والثقافية الفلسطينية، ومواكبة من المجتمعات المدنية العربية التي تعيد رفع هاماتها بعد طول انحناء تحت ضغط الاستبداد،

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مذكرات محام فلسطيني حنا ديب نقارة محامي الأرض والشعب

تحرير

عطا الله سعيد قبطي

٣٨٥ صفحة ١٢ دولاراً